14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الإثنيـن - 18 يوليـو 2011 - العـدد 15222
Monday - 18 July 2011 - Issue 15222

www.14october.com

حلقة نقاشية عن دور المجتمع المدني والشباب في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

صنعاء / سبأ:

نظم إتحاد نساء اليمن يوم أمس الأحد بصنعاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية حلقة نقاشية حول دور المجتمع المدني والشباب في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وكذا تدشين موقع مبادرة الملكة أروى.

وفي حفل الافتتاح أشارت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية الإرياني إلى أن المحاور الأساسية التي تتناولها الحلقة النقاشية تهدف إلى بلورة العديد من الأفكار والرؤى حول تعزيز دور النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا التعريف بدور الشباب في دعم النساء، لافتة إلى أهمية تغيير المفاهيم الشعبية حول الأدوار التي تقوم بها المرأة في بناء المجتمع وتنميته.

وتطرقت رئيس إتحاد نساء اليمن إلى الدور المهم الذي تضطلع به كافة شرائح المجتمع في التوعية والمناصرة والتركيز على فئة الشباب من الجنسين لتأييد دعم مشاركة المرأة وتعزيز الاتجاهات لتغيير النظرة الدونية إلى النساء.

ودعت رمزية الارياني إلى العمل على تصحيح الخلفية الثقافية لدى المجتمعات العربية بما يمكن المرأة من الحصول على حقوق متساوية مع الرجل، بالإضافة إلى إعادة النظر في طبيعة الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي لدى المجتمعات العربية لضمان تحديد الأدوار بحسب القدرات والإمكانيات وليس بحسب النوع.

ومن جانبها قدمت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن براتيبا مهتا شرحاً موجزاً عن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي أنشئ عام 2005م ويهدف إلى تعزيز التوجه الديمقراطي في العالم وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني. مشيرة إلى أن الصندوق ساهم خلال الفترة الماضية في دعم مشروعين في اليمن أحدهما عبر منظمة تعزيز الأنظمة الانتخابية الدولية والآخر عبر نادي مدريد هادف إلى تعزيز الجانب الديمقراطي والنهوض بالدور السياسي للمرأة اليمنية.

وأشارت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مبادرة الملكة أروى الممول من قبل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والذي تم تدشينه يوم أمس الأحد من قبل إتحاد نساء اليمن يعتبر بداية وانطلاقة مهمة للعديد من الأنشطة التي ستشهدها الساحة وسيسهم في تشجيع المرأة وتسهيل عملية التواصل بين النساء اليمنيات وكذا مع شقيقاتهن في العالم.

وفي الحلقة النقاشية قدم الأكاديمي الدكتور عادل شجاع ورقة عمل حول دور الشباب في دعم النساء للوصول للمراكز القيادية.

إعلان جمعيات

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل لحج بأنه في يوم الخميس 7 / 7 / 2011م تم عقد الإجتماع الانتخابي لجمعية الصمود الخيرية النسوية وتم انتخاب الأخوات:

أنيسة محمد عبيد رئيساً للجمعية.
انتصار سالم صالح أميناً عاماً.
سحر عبدالله عبيد مسؤولاً مالياً.
نسيمة سالم رزق مسؤولاً إجتماعياً.
وفاء عوض علي علاقات عامة.
كما تم انتخاب الأخوات:
منال محمد علي البرحي رئيسة للرقابة والتفتيش .
منيرة صالح عوض نائباً.
فائزة أحمد صالح مقررة.
كما تم مناقشة وإقرار التقارير السنوية والرقابة والتفتيش .
أشرف على الاجتماع ثروت عكاشة نائب مدير إدارة الجمعيات.

إعلان صادر من الجمعية التعاونية السكنية لموظفي البنك المركزي اليمني عدن

تعلن الجمعية التعاونية السكنية لموظفي البنك المركزي اليمني عن إلغاء الختم السابق واستبداله بالختم الجديد .. و يرجى من كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية عدم التعامل مع الختم السابق واعتماد ختم الجمعية الجديد بحسب النموذج المبين أدناه.

الختم القديم

الختم الجديد

إعلانات قضائية

تنظر محكمة الشيخ عثمان الابتدائية دعوى انحصار وراثة تقدم بها عصام حزام سعدان للمتوفى حزام سعدان محمد علي الذي توفي في بتاريخ 29 / 5 / 2011م والذي خلف الورثة الشرعيين وهم : 1. عصام حزام سعدان ابن المتوفى 2. أسمهان حزام سعدان محمد ابنة المتوفى 3. صلاح حزام سعدان ابن المتوفى 4. أمرية صالح أرملة المتوفى ولا وارث سوى من ذكر وقد حددت المحكمة جلسة بتاريخ 18 / 7 / 2011م للنظر فيها فمن له اعتراض عليه الحضور في الموعد المحدد.

القاضي المناوب
عبد الرحمن عبد الرقيب الأغبري.

تنظر محكمة المنصورة الابتدائية طلب تصحيح اسم رقم (342) لعام 2011م تقدم به سعيد عبد القادر حكيم والذي يرغب بتصحيح اسم أخته من الاسم الحالي فطوم عبده حكيم إلى الاسم الصحيح وهو فطوم عبد القادر حكيم وستعقد المحكمة جلستها العلنية يوم الأحد بتاريخ 23 شعبان 1432هـ الموافق 24 يوليو 2011م فمن له أي حق أو اعتراض عليه الحضور إلى مبنى المحكمة في الموعد المحدد أعلاه.

القاضي / جمال علي العيدروس
رئيس محكمة المنصورة الابتدائية م/عدن

تقدم إلى محكمة الشيخ عثمان الابتدائية م / عدن الأخ علي عبدالله دعبوش محمد بطلب انحصار ورثة شرعيين للمتوفى عبدالله دعبوش محمد الذي توفي بتاريخ 19 / 12 / 2010م والذي انحصر ورثته في زوجته سعيدة عمر محمد علي وأولاده وهم : علي عبدالله دعبوش محمد وميمونة عبدالله دعبوش محمد وأنه لا وارث له سوى من ذكر فمن لديه أي اعتراض عليه الحضور إلى المحكمة بتاريخ 25 / 7 / 2011م.

رئيس محكمة الشيخ عثمان الابتدائية
القاضي / توفيق قائد مهدي الوصابي.

تنظر محكمة المنصورة الابتدائية طلب انحصار وراثة (338) للمتوفى عادل قائد سعيد المقطري تقدم به ياسر قائد سعيد محمد المقطري حيث خلف الورثة التالية أسماؤهم وهم : 1. قائد سعيد محمد المقطري 2. غادة عبد الوارث محمد عمر 3. يعقوب عادل قائد سعيد، 4. عدي عادل قائد سعيد 5. عيسى عادل قائد سعيد،وقد حددت المحكمة جلسة يوم الأربعاء الموافق 20 / 7 / 2011م للنظر في الطلب فمن لديه أي اعتراض عليه الحضور إلى المحكمة في الموعد المحدد أعلاه.

القاضي / جمال علي العيدروس
رئيس محكمة المنصورة الابتدائية

تقدم إلى محكمة صيرة الابتدائية بمحافظة عدن المدعون ورثة عبدالله أحمد ناصر بدعوى ضد المدعى عليه محمد منصر ناصر رقم (166) لعام 1431هـ نوعها دعوى مدنية.وقد حددت المحكمة جلسة في يوم الأحد 20 شوال 1432هـ الموافق 18 / 9 / 2011م، ولكون المدعى عليه (مجهول العنوان)، فقد تقرر إعلانه أو من ينوب عنه للحضور إلى المحكمة للرد على الدعوى.

رئيس محكمة صيرة الابتدائية
القاضي / ناصر حمود هادي الزراعي

تنظر المحكمة الإدارية الابتدائية م / عدن بشأن دعوى تنفيذ التزام مرفوعة من قبل المدعية أنيسة أحمد مقبل الحمزي ضد الهيئة العامة للأراضي والمساحة م / عدن وحيث كان قرار المحكمة الصادر بتاريخ 28 / 6 / 2011م الإعلان عن إحدى المنتفعين وهي / نعمة سعيد عون وقد أعطت له الإفادة بناءً على طلب المدعية.

رئيس الجلسة
القاضي/ انجريد عبدالله علي

إعلانات فقدان

تعلن المواطنة / ريم ابوبكر علي علوي السقاف عن فقدان جواز سفر صادر من م / عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة خور مكسر.

يعلن المواطن / فهد عبده سيف محمد عن فقدان بطاقة شخصية صادرة من م / عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

تعلن المواطنة / خديجة علوي عمر الشاطري عن فقدان جواز سفر رقم 02618951 صادر من م / عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة 30 نوفمبر (البساتين).

تعلن عايشة علي آدم حسين عن فقدان بطاقة اللجوء الكمبيوتر ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة 30 نوفمبر البساتين.

إعلان مناقصة رقم (1) لعام 2011م

بشأن توريد ورق صحفي (رول)
(تمويل ذاتي)

تُعلنُ مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر ومقرها المعلا – محافظة عدن عن رغبتها في توريد ورق صحفي (رول).

فعلى الإخوة الراغبين بالدخول في هذه المناقصة التقدُّم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي ، او في الفترة المسائية خلال شهر رمضان الكريم .

مع مراعاة الشروط التالية:

1 . تقديم العطاءات بالريال اليمني، وفي ظروف مختومة بالشمع الأحمر، وأنْ تُمهرَ كل الوثائق بختم الجهة، وأنْ تكون صلاحية العطاء لا تقلُ عن أربعة أسابيع من تاريخ فتح المظاريف، ومكتوبٌ عليها اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مُقدّم العطاء وفي طيه الوثائق.

2 . دفع رسوم الحصول على وثائق المناقصة بمبلغ قدره (عشرة آلاف ريال) لا تُردُ وآخر موعدٍ لبيع الوثائق قبل (3 أيام) من تاريخ فتح المظاريف.

3 . تقديم ضمان ابتدائي بمبلغ (2,5 %) من قيمة العطاء بخطاب ضمانٍ بنكي أو شيك مقبول الدفع صالح لمدة (مائة وعشرين يومًا) من تاريخ فتح المظاريف.

4 . إرفاق صورة من السجل التجاري وصورة من رخصة مزاولة المهنة وصورة من البطاقة الضريبية وصورة من الاشتراك في التأمينات سارية المفعول لعام 2011م وشهادة تسديد الزكاة.

5 . إرفاق صورة من شهادة التسجيل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات.

6 . لن يُنظرَ في عطاءٍ ما لم يكن مستوفيًا لما جاء بعاليه.

7 . تسري على المناقصة أحكام قانون المناقصات رقم (23).

8 . آخرُ موعدٍ لتسليم العطاءات وفتح المظاريف في تمام الساعة الحادية عشرة مساءً من يوم الأربعاء الموافق 17 / 8 / 2011م خلال شهر رمضان المبارك ، ولن تُقبل العطاءات التي تردُ بعد هذا الموعد، وسيتم إعادتها مغلقة.

9 . سيتمُ فتح المظاريف في قاعة الاجتماعات بمقر المؤسسة بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي مُوَقـَع ومختوم.

10 . يمكنُ للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها، وذلك خلال الدوام الرسمي لفترة (27 يومًا) من فترة الإعلان.

نبض القلم

تحاوروا بعيداً عن العنف الفكري

الشيخ الدكتور / علوي عبدالله طاهر

هناك منهجان في العالم للتعاطي مع الخصم : الأول يقوم على العنف وتدمير الخصم وإلغائه ، والثاني يقوم على احترام الخصم والحفاظ عليه ومحاورته .

وكلا المنهجين بينهما عواطف متبادلة ، فالأول يسقى بالحقد والثاني يغذى بالحب ، فالحقد : هو الانكفاء والارتداد على الذات، ولذا فهو منهج مدمر، لأنه يحذف الآخر ويلغيه ، في حين أن المنهج الآخر القائم على الحب والمشاركة ، هو منهج حياة ونماء.

ومن ينظر إلى واقع أمتنا في الوقت الراهن ، سيجد أنها تعيش أزمات سياسية ، ناجمة عما يمكن تسميته (العنف الفكري) الذي أضحى ثقافة عامة شائعة في جو مسموم بالكراهية ، وقد نجم عنه عدة فيروسات جرثومية أضرت بصحة المجتمع العربي ، وأساءت إلى علاقات الناس بعضهم ببعض ، وعكرت صفو علاقة الناس بحكامهم وأسفرت في الأخير عن حصول حركات تمرد وعصيان في هذا القطر أو ذاك، سميت بثورات الشباب التي عمت بعض الأقطار العربية والمطالبة بتغير الأنظمة الحاكمة، مستغلة الواقع المأزوم ، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً .

ولقد ترسخ في أذهان بعض الشباب نوع من العنف الفكري الناجم عن شيوع ثقافة الحقد والكراهية التي روجت لها بعض القوى السياسية الطامحة للوصول للسلطة عن طريق إسقاط الأنظمة السياسية القائمة، وتغيير حكامها ، بدعوى أنها هي المسؤولة عن حصول الفساد والمشكلات المتفاقمة في مجالات الحياة المختلفة.,

ولقد عملت قوى المعارضة في أكثر من قطر عربي ومنها بلادنا على تغيب وعي الشباب والتأثير في عقولهم، ودفعهم للتظاهر والاعتصام والتمرد للخلاص من فساد الواقع المأزوم ، محملة الحاكم وحده مسؤولية الفساد وما نجم عنه من تداعيات وممارسات سلبية وأنه ليس هناك من حلول للخلاص من الواقع المأزوم إلا بإزالة النظام وإلغاء أو تغيير رموزه ، متجاهلة حقيقة مفادها أن أي تغيير يجب أن يبدأ من تحت أي من تغيير وعي الناس أولاً وتغيير نفوسهم وتصحيح ما علق في أذهانهم من مفاهيم مغلوطة وأفكار خاطئة ولدت لديهم ما يعرف بالعنف الفكري ، الذي جعلهم يندفعون للتغيير اندفاعاً ثورياً ، فاخطؤوا المسار ، فكان خطؤهم أكثر من صوابهم.

ومعروف أن التغيير مسالة حتمية في أي مجتمع ، والله سبحانه وتعالى يقول :

(إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) (الرعد ،6) أي أن التغيير يجب أن يبدأ من تغيير المجتمع أي تغيير نفوس الناس ، لخلق حالة من التوازن والانسجام بين الحاكم والمحكومين ، بحيث لا تبطر القوة الحاكم وتطغيه ، فلا يستبد به الحكم ، ولا يعلو على الناس لامتلاكه السلطة والمال ، فيفقد توازنه ، وفي المقابل لا يصبح ذليلاً حقيراً عندما يحرم من القوة أو يخسر الما، أو تتدهور صحته ،أو يواجه مشكلة ما وعندئذ يختل التوازن بين الحاكم والمحكومين ، فلا يحصل الانسجام بينهما، فتنشأ الحاجة للتغيير الذي يستهدف شرف الإنسان وكرامته والتمكين للعدالة والمساواة والحرية.

وقد يؤدي التغيير في كثير من الحالات إلى إيجاد نوع من الصراع السياسي المحموم بين الحاكم من جهة والمحكومين من جهة أخرى ، ذلك أن بعض المحكومين من أحزاب المعارضة – في ظل اختلال التوازن – يطمحون للوصول إلى الحكم والإمساك بزمام السلطة ، متصورين أنهم بإمساكهم بالسلطة سيحلون المشكلات بطريقة سحرية فيتخذون من أنفسهم وكلاء للشعب فيتربصون بالحاكم ويترصدون أخطاءه ويشيعونها بين الناس بغرض تحطيمه.

وفي المقابل فإن الحاكم بفعل غريزة الدفاع عن السلطة يسخر كل إمكانياته لتحطيم المعارضة طالما هي تريد تحطيمه.

والمعارضة في حالة بلادنا ترى في الحاكم أنه من موقعه النافذ في السلطة ألغى وجودها ، فهي لذلك تريد إلغاءه ، هو ما يجعل الحاكم في المقابل يرى المعارضة خطراً عليه وعلى وجوده وأنها تسعى لتهديد سلطته فيعمل على احتواء المعارضة لأنه لا يستطيع إلغاءها لأن الدستور لا يجيز له ذلك، غير أن وجود معارضة كالمشترك يزعج النظام الحاكم وهو ما أدى إلى اشتداد الصراع بين الحاكم والمعارضة ومحاولة كل منهما إلغاء الآخر وفي خضم هذا الصراع ينسى المتصارعون أن مصلحة الوطن تقتضي الاحتكام إلى الدستور النافذ، والذي بمقتضاه يجب التداول السلمي للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع، في أجواء سلمية وديمقراطية، غير أن بعض أطراف المعارضة لاتثق بسلامة إجراءات العملية الديمقراطية ... وتشكك في نزاهة القائمين عليها، وبالتالي ترفض قبول نتائجها بما في ذلك رفضها إجراء الانتخابات.

وفي ظل هذا الجو المشحون بالتوتر والاضطراب نشأ وضع سياسي مهووس ، يتسم باللاموضوعية وعدم العقلانية ، والاندفاع الثوري للتغيير ،وفي جو سياسي مضطرب كهذا من الطبيعي أن يتأثر بعض الشباب بأطروحات أحزابهم وشعاراتها المتسمة بإلغاء الآخر فيتعاطون مع العمل السياسي بنوع من الاندفاع الثوري غير مقدرين عواقب الاندفاع ، فيقعون في مطب العنف الفكري.

وللخلاص من واقع سياسي كهذا يجب أن يتخلى الجميع عن العنف الفكري ويلجؤوا إلى الحوار لحل مشكلاتهم و معالجة قضايا الوطن على طاولة الحوار بعيداً عن العنف الفكري ، الذي لا يفضي إلا إلى أنواع مختلفة من العنف.

فالحوار الهادئ والموضوعي والخالي من العنف الفكري والتشنج والتعصب هو السبيل لحل المشكلات والخروج من الأزمات ، وإلا فإن العنف الفكري سيؤدي بنا إلى المهالك لا محالة، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فلماذا لا يتحاور فرقاء العمل السياسي بعيداً عن العنف الفكري؟ وهو ما يقتضي قبول كل منهما بالآخر، وليس إلغاءه.

خطيب جامع الهاشمي بالشيخ عثمان